اتفاقيـات الأرصـدة الاسترلينيـة
فصل فى العلاقات المصرية البريطانية
1947 – 1955

إعداد

نجلاء محمد عبدالجواد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية

العلاقات المصرية البريطانية حتى أزمة الأرصدة

ظلت علاقة مصر ببريطانيا فى تطور حتى أصبحنا مرتبطين بها اقتصادياً فنجد منذ عام 1816م اتبعت مصر نظام قاعدة الذهب مثل أغلبية الدول حتى الحرب العالمية الأولى وكانت وسائل الدفع واحدة أما بالذهب نفسه معدناً أو عملة ثم تطور وسائل الدفع إلى الحوالات الذهبية 0 ويرجع سبب استقرار قاعدة الذهب فترة طويلة إلى عدة أسباب منها اتباع انجلترا ذاتها لقاعدة الذهب0 حيث كانت لندن مركز التجارة العالمية وسوق النقد العالمية [1] ولعل أخطر ما أسفرت عنه قاعدة الذهب هو السماح بظهور ما يعرف بقاعدة الصرف بالذهب0 وعندئذ يتم الدفع بهذه الحولات الذهبية أما بالعملة الذهبية أو بالذهب نفسه 0 ولقد فرضتها بريطانيا على مصر من سنة 1914 إلى سنة 1916 ثم من سنة 1925 إلى سنة 1931م0وهذا يفسر أن قاعدة الذهب العالمية هى فى جوهرها نظام للصرف بالاسترلينى ولذلك لجات بريطانيا إلى تثبيت الجنيه الاسترلينى بالنسبة للدور الأمريكى [2]0 وبقيام الحرب تعذر استيراد وتصدير الذهب وأصبحت النقود الورقية إلزامية وألغيت قاعدة الذهب وبانتهاء الحرب عادت قاعدة الذهب وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التى عادت إلى قاعدة الذهب ثم تبعتها انجلترا عام 1925 ولم يأت عام 1928 إلا وقد عادت قاعدة الذهب إلى سيادتها القديمة غير أنها كانت مختلفة فى ثلاثة شروط **الأول:** اتخاذ الذهب أساساً ومعياراً لقيمة العملة الورقية الوطنية 0 **الثانى:** ضمان صرف تلك العملة بالذهب دون قيد أو شرط **الثالث:** حرية تصدير واستيراد الذهب[3]0

---

(1) أحمد نظمى عبدالحميد: نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة، بحث من بحوث العيد الخمسين (1909 – 1959)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1960 ، ص 16 0

(2) El- Falaki, Mohnoud Saleh : post war planning and the monetary Market in Egypt. L'Egypte Contenporoine, Jan. Feb., 1944, pp. 132-133.

(3) Ibid. p. 134.

ولكن سرعان ما انهار هذا النظام وخرجت الدول عن قاعدة الذهب مرة أخرى، حيث خرجت انجلترا عام 1931م ثم تبعتها الولايات المتحدة عام 1933 وبحلول عام 1936 نبذت كل دول العالم هذه القاعدة 0 ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها: تثبيت أسعار الصرف 0 فرض المزيد من القيود على التجارة الدولية 0 وكذا ندرة الذهب وانخفاض نسبة الغطاء الذهبى لدى معظم البنوك المركزية وعودة بعض الدول إلى قاعدة الذهب ومنها انجلترا وحدوث تغيير فى اتجاهات الفكر الاقتصادى [4]0وبحلول عام 1935 تكونت خمس كتل نقدية هى كتلة الذهب، وكتلة الين اليابانى وكتلة المارك ، وكتلة الدولار، وكتلة الاسترلينى ومنطقة الاسترلينى فى مصر والمقصود بالكتلة تنظيم نقدى تعبيراً عن الارتباط بالاسترلينى، أما المنطقة فهى تنظيم مالى معد لمعونة بريطانيا فى حل مشكلة مدفوعاتها واستمرت المنطقة قائمة بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن بريطانيا غيرت أسمها فى سنة 1947 –تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية – إلى إسم البلاد المدونة فى القائمة[5]0

الظروف التى أدت إلى الأزمة:

تعددت أسباب أزمة الاسترلينى فى عام 1947 وكان من أهمها: مشكلة البنك الأهلى:[6] قد ذكرنا سابقاً أن انجلترا أخذت تنحرف عن قاعدة الذهب، ثم عادت

---

(4) يوسف عبدالمجيد: المشكلات الاقتصادية فى فترة ما بين الحروبين وأثرها فى الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة، البنك المركزى المصرى 1979 – 1980 ، ص 7 0

(5) محمود صدقى مراد: ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة، د/فؤاد مرسى، مكتبة التنمية والتخطي، دار المعارف بمصر 1967، ص ص 48–50 0

(6) تأسس البنك الأهلى فى عام 1898م برؤوس أموال انجليزية وتخويله وحدة امتياز واحتكار إصدار أوراق النقد لحاملها وتتمتع بقابلية تحويلها إلى الذهب، محمد فهمى لهيطة: مصر الدائنة فى عهد فاروق الأول، الأرصدة الاسترلينية وأثرها على مستقبل الصناعة والتجارة ومستوى معيشة المصريين، مكتبة النهضة المصرية، 1947 ، ص 25 0 أيضاً: نبيل عبدالحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة 1922 إلى سنة 1952 ، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 1982 ، ص ص 320 – 330 0

إليها بين سنة 1925، وسنة 1931 ، ثم انحرفت عنها ثانية فى سنة 1931 ، وخرجت مصر معها عن قاعدة الذهب بعد أن صرحت الحكومة المصرية للبنك الأهلى المصرى بأن يكون لمصر الرصيد الذهبى القانونى للبنك الأهلى والموجود ببنك انجلترا ، وبعد أن صدر قرار من وزارة المالية المصرية يعتبر البنك الأهلى أن يتخذ من بونات الخزينة البريطانية غطاءاً للبنكنوت، وبعد أن درج البنك الأهلى على صرف الجنيه المصرى بالاسترلينى بسعر التعادل الرسمى وهو 97.5 قرشاً، وفى عام 1916 أصبح الاسترلينى يحل محل الذهب كأساس للنقد المصرى وبهذا أصبحت كمية النقد فى مصر لا تتوقف على رصيد مصر الذهبى بل أصبحت تتوقف على الرصيد الاسترلينى ولقد لجأت مصر وبريطانيا عام 1939 إلى الاسترلينى لأنه أثبت من غالبية عملات الدول الأخرى وخصوصاً الذهب[7]0وفى 30 ديسمبر 1944 زاد ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى قوة منذ الاتفاق التجارى البريطانى المصرى حيث نص الاتفاق على وضع يد بريطانيا على العملات الأجنبية والذهبية فى مصر، أيضاً نص على أن يورد المصريون إلى وزارة المالية المصرية كل ما يقع تحت أيديهم من العملات الصعبة على أن تحول وزارة المالية المصرية كل ما يصل من مبالغ البنك الأهلى الذى يحولها إلى بنك انجلترا مقابل أذونا وإيصالات على الخزينة البريطانية دون أن يستطيع المصريون الحصول على البضائع والخدمات اللازمة للاقتصاد القومى [8] وبهذا نرى أن مصر أصبحت مقيدة فى صادراتها وواردتها على ضوء العملة الاسترلينية ولقد سيطرت هذه الأزمة على الحياة السياسية وذلك قد ناقشها البرلمان المصرى فى جلسة 19 فبراير 1945 ومجلس الشيوخ فى 20 فبراير 1947

---

(7) Harari, R.A. Banking & Financial Bcsiness in Egypt, L'Egypte Contenporaine, Feb. 1936, P.137.

(8) مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة: السنة 12 ، عدد 2 فبراير 1947 ، ص 184 0

[9]0وبعد سرد لأهم الظروف التى أدت إلى بلوغ الأزمة ذروتها على من تقع عليه المسئولية هل البنك الأهلى أم الحكومة المصرية؟ واختلفت الآراء فيرى البعض أن المسئولية تقع على البنك الأهلى وذلك لأنه هو المسئول لأنه الملتزم بتدبير الغطاء وانه هو المسئول عن الحالات الاستثنائية التى تمت وكذلك من أخطاء البنك حال تأسيسه 1898 كانت مصر على قاعدة الذهب أسماً، وعلى قاعدة الاسترلينى فعلا[10]0ويلقى البعض الأخر المسئولية على الحكومة وتميل الباحثة إلى هذا الرأى للأسباب الآتية أولاً: أجازت الحكومة المصرية ما أملته سلطات الإحتلال من إعطاء الحكومة البريطانية سندات غطاء مكملاً بحجة تعذر استيراد الذهب0 ثانياً: أباحت للبنك الأهلى أن يصدر نقوداً ورقية بسعر التعادل مع الاسترلينى0 ثالثاً: الاشتراك فى كتلة الاسترلينى 0 رابعاً: فى عام 1940 وافقت على مشروع مد امتياز البنك الأهلى أربعين سنة أخرى والذى كان ينتهى أجله سنة 1948 [11]0

---

(9) الدولة المصرية مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى، المجلد الأول من مضبطة الجلسة الافتتاحية إلى مضبطة الجلسة السادسة عشر 12 نوفمبر سنة 1945 – 19 فبراير سنة 1946 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1946 ، ص 660 0 أيضاً: ملاحق مجلس الشيوخ – دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين (1947/11/12) إلى 1948/7/6 ، ملحق رقم (111) جلسة 1948/3/25 ، تقرير لجنة المالية 0 أيضاً: الأهرام: عدد 21830 بتاريخ 0 1945/12/20

(10) جريدة الكتلة 1947/3/1 ، المقطم، 1947/3/1 ، جريدة المصرى 1947/3/2 ولمزيد من التفاصيل عن قانون البنك الأهلى، أنظر د/ رءوف عباس حامد : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، محمد طلعت حرب، دار الكتب والوثائق العربية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ص ص 67– 84 0 وأيضاً: يحيى محمد محمود: الدين وأثره فى تطور الاقتصاد المصرى (1876 – 1943)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (129)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998 ، ص ص 239 – 240 0

(11) عبدالرحمن الرفعى: فى أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919 ، جـ 3 ، ط2 ، دار المعارف 1989، ص 96 0

حل أزمة الأرصدة الاسترلينية:

نعلم أن العالم خرج من فترة ما بين الحربين بثلاثة نتائج رئيسية وكانت النتيجة الأولى النظر إلى التعاون الدولى فى ميادين العلاقات الاقتصادية 0 النتيجة الثانية ضرورة وضع قواعد دولية للسلوك الاقتصادى تنظمها اتفاقات دولية0 النتيجة الثالثة ضرورة إنشاء أجهزة دولية تتولى الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات[12]0 وبذلك واجه العالم الصعوبات الاقتصادية فى عالم ما بعد الحرب عن طريق التعاون فى خمسة اتجاهات رئيسية هى أولاً: الاتجاه نحو التعاون الدولى فى سبيل الإنشاء والتعمير، فى شكل إنشاء بنك دولى للإنشاء والتعمير أما الاتجاه الثانى فهو اتجاه نحو التعاون الدولى فى سبيل معالجة المشكلة النقدية، فى شكل إنشاء صندوق النقد الدولى [13]0 الاتجاه الثالث نحو التعاون الدولى فى سبيل تحرير التجارة الدولية فى شكل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) الاتجاه الرابع : الاتجاه نحو التعاون الدولى فى سبيل مساعدة الدول المتخلفة أو النامية ويتم ذلك عن طريق هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية والاجتماعية 0 الاتجاه الخامس: هو التعاون الاقتصادى عن طريق إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية [14]0 وهكذا يوضح لنا العرض السابق أن المشكلات الاقتصادية التى تعرض لها العالم خلال فترة ما بين الحربين كان لها تأثير واضح فى الاتجاهات الاقتصادية التى سادت العالم بعد ذلك حيث أثبتت هذه المشكلات أن التعاون الدولى يأتى فى المرتبة الأولى وذلك حتى يمكن منع الكوارث الاقتصادية التى شهدها العالم وعانى منها كثيراً خلال الفترة موضوع الدراسة والآن استعرض الحلول الاقتصادية التى اتبعتها الحكومة

---

(12) أسفر المؤتمر الدولة الذى عقد فى بريتون وودز عام 1944 عن التوقيع على اتفاقيتين دوليتين تختص الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولى وتختص الثانية بإنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير وقد تقرر أن تكون العضوية فى الصندوق شرطاً للعضوية فى البنك0 نفسه ، ص 7 0

(13) قد باشر الصندوق نشاطه فى شهر مارس 1947 0

(14) يوسف عبدالمجيد: مرجع سبق ذكره، ص 6 0

المصرية لحل مشكلتها الاقتصادية وعلى وجهة الخصوص أزمة الأرصدة الاسترلينية عام 1947م0

الاتفاقيـات الماليـة : اتفاقية بريتون وودز(15) أنه فى يوم 22 يولية سنة 1944 وافق مجلس الشيوخ والنواب المصرى على الاتفاق الموقع عليه فى 1944 الخاص بالمؤتمر النقدى والمالى لبريطانيا المنعقد فى بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية تهدف إلى تقوية روح التعاون بين الدول فى مسائل العملة والصرف وكذلك تيسير سبل التجارة الدولية مما يؤدى إلى رفع مستوى استغلال الموارد الاقتصادية الدولية، وبالتالى النهوض بمستوى المعيشة فى أوطان الدول المشتركة فى هذا النظام0 أيضا استقرار أسعار الصرف وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملة، كذا إحلال نظام المقاصة العامة محل نظم التسديد الثنائية، ومعاونة الدول بموارد الصندوق الدولى حتى تتغلب على الصعوبات التى تعترض معاملاتها الخارجية أيضاً تقصير فترات الاختلال التى تصيب الميزان الحسابى للدول المشتركة فى الصندوق الدولى [16]0وقد علق أعضاء مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى 22 ديسمبر 1945 حيث أوضح وزير المالية أن لمصر على انجلترا من الأرصدة الاسترلينية مبلغاً يقدر بحوالى الأربعمائة مليون جنيه، وما من سبيل إلى تسوية هذه الأرصدة إلا بالاتفاق مع انجلترا اتفاقاً خاصاً، وذلك لأن الاتفاق الأمريكى الانجليزى الأخير، قد اشترط فيه ألا يستعمل أى جزء من حصيلة القرض فى تسوية الأرصدة الاسترلينية التى تجمعت أثناء الحرب وهذا وإن تكن انجلترا قد تعهدت فى هذه الاتفاقية بتسوية تلك الأرصدة بموجب اتفاقات تعقدها مع كل أمة دائنة على حدة – على أن يحدد فى كل اتفاق طريقة التسديد

---

(15) أنظر ملحق رقم (2) هدف اتفاقية بريتون وودز0

(16) محمد فهمى لهيطة، مصر الدائنة فى عهد فاروق الأول، مرجع سبق ذكره، ص 44 ، ص 61 0 أيضاً الوقائع المصرية العدد 173 ، ص 405 أو قانون رقم 122 لسنة 1945 بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع عليه فى 22 يولية سنة 1944 ، الخاص بالمؤتمر النقدى والمالى للأمم المتحدة فى بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية0

ومدته والقدر الممكن تحويله فوراً إلى عملات أخرى [17]0 ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية بريتون وودز قد نصت على أن أحكامها لا تسرى على الديون الناشئة عن الحرب مثل الأرصدة الاسترلينية، ولكنها نصت صراحة على إمكان تحويل جميع العملات الاسترلينة وغيرها إلى الدولارات وغيرها من العملات الصعبة وذلك عن المعاملات العادية الجارية، تبقى إذن الفترة ما بين تاريخ عقد هذه الاتفاقية وبدء تنفيذها، أى ما بين 31 ديسمبر 1945 والتاريخ الذى يقوم فيه صندوق النقد الدولى بمباشرة عملياته ولن يكون هذا التاريخ قبل تسعين يوماً على الأقل إذن وجب علينا حتى مع انضامنا إلى اتفاقية بريتون وودز أن تبادر إلى تدبير ما نحن فى حاجة إليه من الدولارات والعملة الصعبة فى الفترة ما بين أخر ديسمبر سنة 1945 وأخر مارس سنة 1946م[18]0

وأوضح وزير المالية ست ملاحظات على هذه الاتفاقية كان أولها أن الحكومة المصرية وافقت مع بريطانيا على أن تضع تحت تصرفها مبلغاً من المالى حوالى 12 مليون دولار لاستيراد المواد الضرورية أما الملاحظة الثانية وهى اشتراك الحكومة المصرية مع سائر الدول الـ 43 التى اشتركت فى مؤتمر بريتون وودز، للعمل لتسهيل التجارة الدولية، وتنمية الموارد الإنتاجية ثالثاً: تيسير الموارد المالية من العملات الأجنبية 0 رابعاً: المقاصة المتعددة الأطراف ومن أهم الفوائد التى تجنى من وجود الصندوق الدولى والتى لها أهمية خاصة بالنسبة لمصر – أن النظام الذى سوف يتبع فى التجارة الدولية سيكون على أساس حصول المقاصة بين العديد من الدول فيما يختص بالمعاملات الجارية، لا على نظام المقاصات الثنائية الشائعة الآن، والتى تؤدى إلى تحويل مجرى

---

(17) الدولة المصرية: مجلس النواب بالهيئة النيابية التاسعة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى، المجلد الأول من مضبطة الجلسة الافتتاحية إلى مضبطة الجلسة السادسة عشر، 12 نوفمبر 1945 – 19فبراير 1946 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1946 ، ص253 0

(18) المصدر نفسه ، ص 254 0

التجارة الخارجية عما هو فى صالح البلد اقتصادياً إلى مجرى مصطنع [19]0 خامساً: استثناءات من مبدأ الغاء القيود على المعاملات الجارية، وهذه الاستثناءات تستوجبها الظروف الحالية على أن الاستثناء المسموح به فى فترة الانتقال قد وضعت له حد لائحى لا يمتد به الأجل 0 سادساً: حصص الأعضاء هناك ثلاث أسس أخذ بها فى تحديد حصة كل عضو وهى: المقدرة على الاشتراك 0 ومدى الحاجة لاستعمال موارد الصندوق من العملة الأجنبية[20]0

ومما تؤدى إليه هذه الاتفاقية بالنسبة لعلاقة الجنيه المصرى بالاسترلينى، فقد ارتبط الجنيه المصرى بالاسترلينى من ثلاث نواحى: أولاً: باتخاذ الحكومة المصرية سندات الخزانة البريطانية غطاء للبنكنوت 0 ثانياً: بقيام البنك الأهلى باستبدال العملتين بسعر ثابت، وبدون مصاريف 0 ثالثاً: بما فرض أثناء الحرب من رقابة على الصرف الخارجى فى مصر على نحو ما اتخذ فى انجلترا، وهذه الرابطة تؤدى إلى أن يكون الجنيه المصرى مرتبطاً بالجنيه الانجليزى فى قيمته الخارجية ارتفاعاً وانخفاضاً، ولكن المفروض أن اشتراك الحكومة المصرية فى الصندوق سيغير نوعاً من طبيعة هذه الرابطة فستكون لنا علاقة ثابتة مع جميع العملات بما فيها الاسترلينى وذلك عن طريق عامل مشترك وهو الذهب [21]0

وقد ذكر وزير المالية المصرى أن الحكومة البريطانية قد وضعت تحت تصرف الحكومة المصرية ما تحتاج إليه من الذهب أو الدولارات لرفع ما يجب دفعه من حقها ذهباً، وقد أرسلت للحكومة المصرية خطاباً بتاريخ 14 ديسمبر سنة 1945 يؤكد فيه هذا المعنى ويسمح بشراء ما نحتاجه من الذهب لهذا الغرض بالسعر الرسمى للذهب فى لندن أو أخذ ما يلزمنا من الدولارات على أن يكون

---

(19) المصدر نفسه، ص 254 0

(20) المصدر نفسه ص 255 0

(21) المصدر نفسه، ص 257 0

حساب ذلك كله بالعملةا لمصرية، وعلى ألا يخصم ذلك من نصيب مصر فى العملات الصعبة حسب الاتفاق الأخيرين للحكومتين – وفى ذلك من التيسير ما فيه[22]0

وقد رد النائب محمد حنفى الشريف على وزير المالية موضحاً الأتى: كنا نود أن يكون بجانب هذه الاتفاقيات الاقتصادية الدولية اتفاقات سياسية تدفع عنا القيود التى تثقل كاهلنا، وكنا نود كذلك أن نعمل إلى تسوية عادلة بشأن ديوننا المتجمدة على انجلترا، ولا ننسى أنه بصدد اتفاق سان فرنسيكو [*] طلب منا أن تكون موافقتنا عليه فى تاريخ معين، ولقد طلب منا الآتى كذلك أن تكون موافقتنا على الاتفاق المعروض فى تاريخ معين، على الرغم من أنه لدى الحكومة مدة طويلة ومن هذا يتضح لنا أنه إذا كانت هناك مسائل تتصل بصالح ومستقبل الطرف الآخر كانت الموافقة عليها من جانبنا سريعة وحدد لها يوم معين، وعلى العكس من هذا إذا كان الأمر يتصل بمستقبلنا السياسى والاقتصادى فلا وقت يحدد ولا نصل حتى إلى مجرد الوعد[23] كما اعترض النائب على استخدام وزير المالية بأن ديوننا لدى انجلترا تصل إلى 400 مليون من الجنيهات تقريباً0

وقد أوضح النائب (محمد حنفى الشريف) لو أن هناك مفاوضات جرت بشأن هذا الدين الذى يتعلق بمستقبل الشعب المصرى كله، لكنا قد عملنا بها جميعاً ... وذكر النائب عبارة خطيرة فى معناها جاءت على لسان وزير الخارجية البريطانية، فقد صرح بأنه كان يتمنى لو أن مصر لم تتحدث مطلقاً عن دينها، وقد أيده فى موقفه هذا، رئيس الوزارة البريطانية السابق مستر تشرشل [24]

---

(22) نفسه0

(*) اتفاقية سان فرانسيسكو: كانت بين انجلترا والولايات المتحدة عام 1946م بشأن عقد قرض من أمريكا0

(23) مجلس النواب: مصدر سبق ذكره، ص 258 0

(24) المصدر نفسه0

ولما كان الغرض الأساسى من إنشاء هيئة صندوق النقد الدولى موازنة أسعار مبادلة النقد، يمكن اعتبار الحصة التى ستدفعها مصر ذهباً، بمثابة جزء من غطاء ورق النقد المصرى ويتعين فى هذه الحالة النص على ذلك فى القانون الخاص بانضمام مصر إلى الاتفاق، فهل معنى هذا أننا سنضيف هذا النص إلى الاتفاق؟ هذه نقطة أريد أن استفسر عنها من وزير المالية، كذلك قال لنا وزير المالية الآن إن انجلترا تعطفت علينا وتقدم معاليه بالشكر لها لأنها منحتنا ثلاثة ملايين من الجنيهات، أى ما يعادل 12 مليوناً من الدولارات مع أننا حصلنا فى العام الماضى على 15 مليوناً من الدولارات وكنا نعتبرها قليلة[25]0

وقد رد وزير المالية بالنسبة لسؤال عن السبب فى تأخير عرض اتفاق بريتون وودز فى الواقع أنه لن يكن فى المستطاع عرض هذه الاتفاقية على المجلس قبل أن تقرها انجلترا، وليس ذلك لأننا تابعون لانجلترا، ولكن لأن الكتلة الاسترلينية وهى تشمل ثلث بلاد العالم،لم تقبل أن تقر اتفاق بريتون وودز قبل أن تعلم بنتيجة المفاوضات التى كانت دائرة حول القرض الأمريكى لانجلترا، وهذه هى الحكمة فى أن الاتفاق البريطانى الأمريكى قد تم قبل هذه الاتفاقية [26]0أيضا يتسأل النائب عن لماذا تركنا الاسترلينى يتضخم رصيده؟ ولكن ما حيلتنفى ذلك؟ لم يكن فى وسعى إلا أن أفضل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى، ولو أنى قبلت ذلك لكان حلاً، إذ أن هناك اتفاقات وإجراءات تبرم بين الدول وكان على أن أنتظر حتى تظهر نتيجتها ، ثم تقرر وقتذاك شراء قطن أو طبع أوراق بنكنوت ... أننا قررنا عقد

---

(25) وزير المالية: الواقع أننا زدنا نصف مليون من الجنيهات 0 المصدر نفسه0 نحن الآن فى عهد وزارة أحمد ماهر باشا الأولى ، 18 اكتوبر 1944 – 15يناير 1945 وكان وزير المالية أنذاك مكرم عبيد باشا ولمزيد من التفاصيل عن وزارة أحمد ماهر الأولى والثانية 0 أنظر يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 459 – 569 0

(26) مجلس النواب، مصدر سبق ذكره، ص 258 0

قرض للقطن بمبلغ ثلاثين مليوناً من الجنيهات، وقد اتفقت مع جناب مدير البنك الأهلى على أن يبيع ويأخذ من حصيلة قرض القطن مبلغ اثنى عشر مليوناً من الجنيهات لضمها إلى رصيد البنكنوت[27]0

أما عن مسألة الغطاء وقد وضعنا فى المركز الأولى أن المبلغ الذى يدفع ذهباً يضاف إلى الغطاء، ولكن قسم القضايا قد أفتى بأن كل ما يدفع ذهبا يعتبر ضمن الغطاء دون حاجة إلى النص، وقد حدث هذا فى الحرب الأولى إذا تجمع لنا مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات ذهباً فأصبحت إلى الغطاء ويكفى أن يعلن وزير المالية أن هذا المبلغ يعتبر ضمن الغطاء المصرى وهنا إعلان رسمياً أن هذا المبلغ يعتبر ضمن الغطاء0 بقيت مسألة الحصص فقد نص الاتفاق على أن يكون للدول الكبرى خمس حصص، ولباقى الدول خمس حصص، وحصتان للجمهوريات الأمريكية، وهذا تقسيم طبيعى[28]0

يركز النائب محمد فكرى أباظة بك على أنه خير لنا يا أن نحتفظ بأموالنا هنا ونصرفها فيما هو ضرورى لرفع مستوى الشعب، بدلاً من أن نقذف بها فى الخزانة الخارجية، ويركز أيضا أنه ليست مصر فقط هى التى تأخرت فى الموافقة على الاتفاقية بريتون وودز بل جميع الدول عدا أفريقيا تأخرت فى الموافقة على هذه الاتفاقية فهل كان انتظار جميع الدول الأخرى لأنها تابعة لانجلترا[29]0

وقد رد وزير المالية انتظرنا انجلترا لا حباً فيها وإنما لأن الاتفاقية تصبح حبر على ورق ما لم توافق عليها الامبراطورية البريطانية، فهى أكبر الدول اتساعاً بل هى العامل الأساسى فى الكتلة الاسترلينية، فإذا لم توافق أصبح النقد الدولى نقداً جزئياً، وتسقط بذلك الاتفاقية لهذا ولذا وحده لم توافق انجلترا على اتفاقية بريتون وودز حتى انتهت من اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية على القرض

---

(27) مجلس النواب، مصدر سبق ذكره ، ص 257 0

(28) المصدر نفسه، ص 257 0

(29) المصدر نفسه، ص 258 0

الأمريكى0 عرفت انجلترا ما سيكون عليه مركزها بعد أن ضحت بما ضحت فى الحرب، أجازت اتفاقية بريتون وودز ومن ثم وافقت عليها بعض الدول وبعضها الآخر فى سبيل الموافقة عليها، وستوافق عليها باقى الدول لذلك لا أفهم كيف يؤخذ علينا، ونحن ضمن الكتلة الاسترلينية، إننا انتظرنا موافقة انجلترا فى حين أن الدول الخارجة عن كتلة الاسترلينى انتظرت هذه لموافقة[30]

وتحدث النائب إسماعيل صدقى فرأى أن اشتراكنا فى الاتفاقية أو فى صندوق النقد وبحث مسألة الأرصدة التى على انجلترا لمصر، كل هذا وذاك يحتاج إلى بحوث فنية وخبراء اقتصاديون ويشير بأنه لأخذ رأيهم وخصوصاً فى الربط بين الاسترلينى والجنيه المصرى بمناسبة خروج انجلترا على قاعدة الذهب [31]0 ورأت اللجنة المالية من ضمن النتائج أو الحلول التى وصلت إليها أن تعطينا انجلترا أسهم شركة قناة السويس وفى اعتقادى أن هذه المطالبة لا تؤدى إلى نتيجة لأن أسهم شركة قناة السويس التى شهدت فى الخافضين اسم الوزير درائيل ، والتى تمكنت بمقتضاها انجلترا – طبقاً للاتفاقيتين التى عقدتها مع الخديو إسماعيل باشا من أن يكون لها الحق فى أن تملى إرادتها وأن يكون صوتها عالياً مسموعاً فى شأن قناة السويس ، هذه الأسهم لا أظن أن انجلترا تقبل أن تبيعها لنا [32]0

الاتفاق المالى الأول 1947

لجأت بريطانيا إلى تجميد ما تجمع لمصر لديها من أرضدة بغية المساومة فى تخفيضها ولكن مصر تمسكت بحقها فى هذه الأرصدة ولم تقبل أى تخفيض لها 0 وقد اضطرت انجلترا أن تسلم بحق مصر فى هذه الأرصدة وفى استيفائها بالكامل لأنها لو فعلت غير ذلك لتذعزعت الثقة بها 0 ولكنها

---

(30) المصدر نفسه، ص 259 0

(31) نفسه، ص 263 0

(32) نفسه، ص 264 0

أصرت على عدم الإفراج عنها دفعة واحدة وأصرت على عقد اتفاق فى شان المبالغ التى تفرج عنها من هذه الأرصدة سنوياً، فكان أن عقد أول اتفاق فى هذا الشأن فى يولية 1947 [33] وينص على:

أولاً: تجميد الأرصدة الاسترلينية المتجمدة لحساب مصر وإدراجها بالحساب رقم 2 المجمد [34] ثانياً: تنظيم الإفراج عن بعض الأرصدة من الحساب رقم 2 المجمد إلى الحساب رقم (1) الحر والبدء بإقرار قابلية التحويل لأرصدة فى حدود 8 ملايين جنيه0 ثالثاً: عمل احتياطى تشغيل قدره 12 مليون جنيه تسحب عليه الحكومة المصرية لمواجهة أى نقص وحتى فى وسائل الدفع الموضوعة تحت تصرف مصر [35]0

وكان الاتفاق المالى الأول له نتائج متعددة أهمها أولاً: تقسيم الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمصر لدى بريطانيا إلى قسمين قسم مجمد أى أوقف دفعه وقد وضعته بريطانيا ضمن الحساب رقم (2)0 والقسم الثانى لم يشمله التجميد ووضعته بريطانيا ضمن الحساب رقم (1)، ثانياً: وقف تحويل الاسترلينى إلى دولار أمريكى فى 20 أغسطس 1947 ويرجع سبب هذا الاتفاق إلى قرب انتهاء القرض الأمريكى لبريطانيا المعقود فى 1946 – اتفاق سان فرانسيكو – وما زالت بريطانيا تحتاج إلى الدولارات فلجأت إلى وقف تحويل الاسترلينى لتخفيف وطأة صرف الدولار 0 ثالثاً: خروج مصر من الكتلة الاسترلينية [36]0ولكن من

---

(33) House of Lords (1945 – 1946), Fifth Series; Vol. (cl II) P.23-24.

(34) لتفسير معنى الحساب رقم (1) ، (2) أنظر محلق رقم (1)0

(35) الحكومة المصرية ، وزارة العدل: مجموعة الوثائق الرسمية للأشهر الثلاثة من سنة 1948 ، المطابع الأميرية بالقاهرة، 1948 ، من ص 863 : 874 0

(36) صوت الأمة، السنة الثانية، العدد 334، بتاريخ 1947/8/22 0 الأخوان المسلمون: السنة الخامسة ، العدد 165 ، بتاريخ 1947/8/16 السياسة السنة 24 ، العدد 857 بتاريخ 8 سبتمبر 1947 0

دواعى الأسف أن هذا الاتفاق لم ينفذ إلا مدة قليلة ثم فقد قيمته بعد خمس أسابيع [37]0

الاتفاق المالى الثانى 5 يناير 1948

مما أدى إلى فشل الاتفاق المالى الأول أن انجلترا قررت فى 20 أغسطس 1947 وقف تحويل الاسترلينى إلى عملة صعبة لمصر لاحتفاظها بالدولارات لنفسها وتسبب ذلك فى صعوبة مصر فى حصولها على ما تحتاج إليه من سلع إنتاجية واستهلاكية ضرورية لها عن منطقة الدولار [38]0 ينص الاتفاق الجديد على الإفراج عن مبالغ كبيرة من الاسترلينى وأيضاً وعدت الحكومة البريطانية بجعل الاسترلينى الموضوع تحت تصرف مصر مقبولاً بقدر الاستطاعة فى جميع المناطق النقدية مع إقرار حق مصر فى رفض الوفاء بالاسترلينى من أى بلد لا تقبل التعامل معها على أساس هذه العملة وقد أفرج أيضا فى الفترة من 14 يولية سنة 1947 إلى آخر فبراير سنة 1948 عن حوالى 80 مليون جنيهاً استرلينياً من أرصدتنا المتجمدة [39]0لاقت التسويات المعاملات الخارجية فى سنة 1948 ظروفاً أشد منها فى السنة السابقة، ولم يكن مرجع الصعوبات لنقص فى المبالغ الاسترلينية السائلة، فإن المبالغ المفرج عنها بمقتضى الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا العظمى كانت وافية بالحاجة 0 وقد لوحظ أن مالنا من أرصدة استرلينية اتجه إلى الإزدياد بشكل يبعث على القلق فى خلال النصف الأول من العام 1948 على أثر عقد صفقات كبيرة من القطن بالنقد الاسترلينى0 ولكن ما لبث الحال أن تبدل فى خلال النصف الثانى من العام أثر رفع كل قيد عن الواردات التى تسوى أثمانها بالاسترلينى فضلاً عن الوفاء بقيمة

---

(37) مجلة مصر المالية، العدد عشرون، بتاريخ 15 مايو 1949، ص 12 0

(38) ميرفت صبحى غالى: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، (1935–1945)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (204) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001 ، ص 75–95

(39) مجلة مصر المالية، العدد 32 بتاريخ 21 أغسطس 1949 0

الطلبات الخاصة التى أوصت الحكومة عليها من الخارج 0 وبذا تمكنت مصر على الجملة من استعمال ما أصبح لديها من الاسترلينى فى سنة 1948 ، بما فى ذلك الفوائد المستحقة على الأرصدة، كما أمكنها أيضاً تخفيض أصول الأرصدة بمبلغ لم يزد على سبعة ملايين من الجنيهات الاسترلينة، فلقد واجهت الحكومة مشاكل عدة ترجع إلى عدم قابلية الاسترلينى للتحويل فلم تجد الحكومة بدلاً من الالتجاء إلى وسائل مختلفة، وعقدت مع بلاد العملة السهلة اتفاقات ثنائية، كالاتفاق الفرنسى المصرى الذى أتاح لفرنسا تمويل مشترياتها من القطن على أن تزود بكميات أوفر من المنتجات الضرورية، وعقدت اتفاقتين آخرين أحدهما مع منطقة الاحتلال الانجليزى الأمريكية فى ألمانيا، والآخر مع المجر، ومن ثم لجأت الحكومة أيضاً إلى بيع مخزونها من القطن بالمزاد العلنى مقابل العملات الصعبة دون غيرها [40]0 ويعد الاتفاق المالى 1948 أخطر اتفاقية فى مسار النظام النقدى فى مصر، إذا أنه بمقتضى الاتفاقية 1948 فصلت العملة المصرية نهائياً عن العملة البريطانية وبدأ النظام النقدى فى مصر مستقل حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من اتفاقية 1948 بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتضمن إمكان استعمال الاسترلينى المقيد فى الحسابات المصرية القابلة للتحويل لتسوية المعاملات الجارية مع جميع الدول فقد كان لتلك القرارات أكبر الأثر فى تقييد حرية مصر فى استعمال ما لديها من الأرصدة الاسترلينية فى تسوية المعاملات الجارية بينها وبين تلك الدول [41]

الاتفاق المالى الثالث 31 مارس 1949

جاء الاتفاق المالى الثالث فى 31 مارس سنة 1949 وكان أهم مبادئه تحرير 12 مليون جنيه استرلينى 0 كما ينص على الإفراج عن مبالغ إضافية – فى

---

(40) خطبة رئيس مجلس الإدارة التى ألقاها فى الجمعية العمومية العادية المنعقدة بدار البنك فى30 مارس سنة 1949، ص 0

(41) وزارة الخارجية: محفظة رقم 1258 ، مصدر سبق ذكره0

حدود 18 مليون جنيه استرلينى – وذلك بالقدر الذى يستدعيه رفع مجموع أرصدة مصر الاسترلينية المقيدة فى حساب رقم (1) [42] إلى 45 مليون جنيه كلما انخفض هذا المجموع عن ذلك[43]0

ولتمكين مصر من دفع ما تستلزمه المعاملات الجارية من عملات صعبة تعهدت حكومة بريطانيا بأن تبيع لمصر، مقابل الاسترلينى، ما مجموع قيمته مليون جنيه استرلينى من دولارات الولايات المتحدة وذلك على دفعتين مقدار كل منهما 2.5 مليون جنيه استرلينى، أولاهما فى 31 مارس سنة 1949 ، وثانيهما فى 30 يونية سنة 1949 0 وقد أعلنت حكومة المملكة المتحدة استعدادها لتسهيل تموين مصر بمنتجات البترول خلال عام 1949، مقابل الدفع بالاسترلينى فى حدود ما قيمته 5 مليون جنيه استرلينى[44]0

وعلى أساس بقاء نظام الاستيراد واستمرار طلب مصر للمنتجات البريطانية فى مجموعها على حالها، قد اتفقت الحكومتان على إمكان وصول مستوى صادرات المملكة المتحدة إلى مصر إلى 47.430.000 جنيه استرلينى أو يزيد (وهذا الرقم محسوب على أساس الأسعار تسليم الموانى المصرية) 0 كما تعهدت الحكومتان أن تعملا ما فى وسعها لضمان تحقيق هذا الهدف ثم إن حكومة بريطانيا قد تعهدت بتوسيع مدى التسهيلات التى تتيح لشركة أنجلوا جبشيان أويل فيلدز وشركة شل استيراد ما يلزمهما، خلال عام 1949 من معدات دولارية أساسية مقابل الدفع بالاسترلينى [45]0وكان للوفد المصرى بعض التحفظات العامة أولها: إن مصر ينبغى أن تحصل على حصة من احتياطى الذهب لبريطانيا0 ثانياً: حق مصر فى إدارة أية مفاوضات مقبلة بخصوص الأرصدة

---

(42) الحساب رقم (1) أنظر الملحق رقم (1)، ص 20 0

(43) البنك الأهلى : خطبة رئيس مجلس الإدارة، المصدر سبق ذكره، وأيضا الحكومة المصرية ، وزارة العدل: فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية، 1953 ، ص 286

(44) البنك الأهلى المصرى: التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية التاسع والأربعين، خطبة رئيس مجلس الإدارة التى ألقاها فى الجمعية العمومية العادية المنعقد بدار البنك فى 24 من مارس سنة 1948 ، ص بدون رقم صفحة ، سنة 1948 0

(45) الحكومة المصرية، وزارة العدل: فهرس مجموعة الوقائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية 1953 ، ص 287 0

الاسترلينية0 ثالثاً: إيجاد حل لتسوية الأرصدة الاسترلينية المتجمعة أثناء الحرب[46] رابعاً: تزال الحكومة المصرية من جانبها مؤقتة بأنه ليس ثمة مجال لا من الوجهة القانونية ولا من وجهة العدالة السياسية تخفيض أرصدة مصر الاسترلينية0 خامساً: أن أى اتفاق تعقده بريطانيا مع أى بلد ثالث تقوم بينه وبين مصر علاقات تجارية هامة ينبغى أن يتضمن نصاً يقضى بأن يعامل من حيث حق التحويل، الاسترلينى المقيد فى الحسابات المصرية القابلة للتحويل معاملة لا تقل عن معاملة الاسترلينى المملوك لأى بلد أخر 0 وإنه إذا عدلت أية دولة عن التعامل بنظام الحسابات القابلة للتحويل أثناء سريان الاتفاق فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقها فى طلب الإفراج عن مبلغ إضافى من العملات الصعبة لمواجهة أن عجز فى ميزان المدفوعات مع هذه الدولة 0 ولكن رد رئيس الوفد المالى والتجارى البريطانى على هذا الموضوع أنه فى حالة وقف سريان التدابير الخاصة بالحسابات القابلة للتحويل بالنسبة لأى بلد خلال سنة 1949 فإن الحكومة البريطانية لن تثير أى اعتراض على تحويل الاسترلينى من الحسابات المصرية القابلة للتحويل إلى حسابات الاسترلينى للمقيمين فى ذلك البلد (أو بالعكس) بشرط أن يكون التحويل خاصاً بمدفوعات متصلة بمعاملات تجارية حقيقية أو معاملات مالية ما زالت قائمة ما بين مصر وهذا البلد فى تاريخ وقف سريان التدابير الخاصة بالحسابات القابلة للتحويل وبشرط أن تدخل ضمن الأنواع الثلاثة الأتية: دفع شيكات أو كمبيالات أو حوالات سبق سحبها 0 كذا المدفوعات الواجب إجراؤها بمقتضى تعليمات سبق إصدارها 0 كذلك المدفوعات الواجب إجراؤها بمقتضى اعتمادات سبق فتحها وتأييدها بواسطة مكتب أى بنك فى بريطانيا[47]0

---

(46) رد ليونارد ويت رئيس الوفد المالى والتجارى البريطانى على رئيس الوفد المصرى بخصوص هذا الموضوع (أوضحت الحكومة لبريطانيا موقفها إزاء هذه الديون الضخمة التى ألغيت على عائقها بسبب الحرب وسوف تثير هذا الموضوع ثانية فى الوقت الملائم، أنظر الحكومة المصرية وزارة العدل: فهرس مجموعة الوقائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية، 1953 ، ص 258 0

(47) الحكومة المصرية وزارة العدل: فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949 ، المطبعة الأميرية 1953 ، ص 263 0

نقد الاتفاق المالى الثالث 1949

بعد إيقاف تحويل الجنيه الاسترلينى إلى دولار فى 20 أغسطس سنة 1947 وبهذا أصبح الاسترلينى المفرج عنه فى الاتفاقيات السابقة ديناً جديداً فى شبه رصيد متجمد لا نستطيع الانتفاع به فى زيادة وارداتنا وكذلك أصبحت كل زيادة فى صادراتنا إلى بريطانيا عن وارداتنا منها أرصدة جديدة تضاف إلى الأرصدة السابقة، ولقد كانت هذه الأرصدة فى جوهرها عبارة عن صادرات مصرية إلى بريطانيا وإن تمثلت فى شكل نفقات الجيوش البريطانية فى مصر ولو كانت الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى لكانت مصر قد حصلت فى مقابل هذه الصادرات على واردات بما يوازى هذه الأرصدة 0[48] ولقد أثبتت التجارب السابقة أن مصر لا تستفيد من المفرج عنها من الأرصدة الاسترلينية إلا إذا كانت قابلة للتحويل إلى دولارات ولكن الجانب الأكبر من الأرصدة المفرج عنها لا يكون قابلاً للتحويل ومعنى هذا أن مصر تكون مضطرة إلى استخدام هذه القوة الشرائية فى بلاد الكتلة الاسترلينية 0 كما أن هبوط الجنيه الاسترلينى سيؤدى إلى نزول قيمة الجنيه المصرى نظراً لارتباط العمليتين [49]

فى سبتمبر 1949 عقدت الدول الثلاث بريطانيا، أمريكا ، كندا مؤتمراً فى واشنطن واتفقت بصفة غير مباشرة على أن تبذل جهودها فى موعد غير بعيد لتحسين موقف انجلترا من الناحية الاقتصادية وبذل قسط أوفر من الاهتمام بمسألة الديون التى لبعض الدول على انجلترا 0 وقد قررت فى هذا المؤتمر وجوب خفض الأرصدة من غير مراجعة أصحابها وخاصة الهند ومصر، ولا أخذ رأيهما

([48]) مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد الثانى فى 9 يناير 1949 ، ص 10 0

(49) البنك الأهلى المصرى: التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الثلاثون، سنة 1950 ، ص 23 0

فى ذلك وكان من حق هذين البلدين أن يدعيا إلى شهود جلسة المؤتمر الذى بحث موضوع أرصدتهما على انجلترا لإنهما صاحبا الحق فيها [50]

هذا وقد اقترحت انجلترا التخفيض مقابل فوائد اقتصادية عرضتها كاتفاق تجارى واسع النطاق يتناول المواد الأولية أو الآلات والعدد الضرورية لنهضة مصر الصناعية ولكن اتفاق كهذا يأباه المستر تشرشل وينذر بعدم الأخذ به لأن معناه افقار انجلترا فى سبيل نفع مصر والهند، وقد عبر عن ذلك فى خطاب له مؤيداً برأى عدد كبير من رجال وزارة العمال البريطانية ولذلك أشار الاقتصاديون على الحكومة المصرية أن تبدئ رأيها فى هذا الموضوع بأن تدفع احتجاجاً عنيفاً ضد التصريحات التى أدلى بها مجلس العموم البريطانى وأن تستعين بالولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى [51]0 ولكن ما سبق كان لابد من عقد اتفاق مالى جديد يضمن لمصر ما يعوضها عن حاجتها للعملة الصعبة ويسهل عملية التحويل0

الاتفاق المالى الرابع 1950

نص الاتفاق المالى سنة 1950 على الإفراج تدريجياً عن مبلغ 150 مليوناً من الجنيهات الاسترلينية عن الحساب رقم (2)، وذلك خلال فترة تتراوح بين 10 و 13 سنة منه 25 مليوناً يفرج عنها بمجرد توقيع الاتفاق على أن يكون من بينها 14مليون تقريباً قابلة للتحويل إلى دولارات فى الحال دون قيد أو شرط، خلال التسع سنوات التالية، وحصص سنوية إضافية قدر كل منها 5 ملايين ، وفى حدود 35 مليوناً من الجنيهات، يفرج عنها كلما هبطت أرصدة الحساب رقم (1)، وكل هذه المبالغ من الاسترلينى لن تكون قابلة للتحويل إلى دولارات إلا أن الحكومة البريطانية ستسهل تموين مصر بالمنتجات البترولية، مقابل الدفع بالاسترلينى وذلك فى حدود مبلغ 11

---

(50) وزارة الخارجية: الأرشيف السرى الجديد، الجزء الثانى، محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 9/55 /200 جـ3

(51) Parliamentary Debates; Fifth series, vol. 531 , p. 30.

أيضاً، مجلة مصر المالية: العدد (38)، 16 أكتوبر 1949 م ، ص 113 0

مليوناً خلال 10 سنوات، أما المبلغ الباقى من الأرصدة وقدره 80 مليوناً من الجنيهات تقريباً، فسيكون موضوع اتفاق فى المستقبل وهناك ما يؤكد بأنه لن يطرأ عليه أى خصم0 ويكفل البلاد تصفية أرصدتها تصفية نهائية خلال فترة معقولة، وفى عام 1950 وافق البرلمان على مشروع القانون الذى يحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى 0 (52)

الاتفاق المالى الخامس سنة1951

تشمل اتفاقية سنة 1951 موضوعين، الموضوع الأول خاص بالإفراجات، وأهم ما يقضى به هو الإفراج فوراً عن مبلغ 25 مليون جنيه استرلينى، وأن يفرج أيضاً عن عشرة ملايين من الجنيهات الاسترلينية كل سنة من السنوات 1952 – 1960 0 كذلك يقضى هذا الاتفاق بأن يفرج عن مبلغ إضافى قدره خمسة ملايين من الجنيهات الاسترلينة كل سنة ابتداء من سنة 1951 كلما قل مجموع الأرصدة المتبقية فى الحساب رقم (1) عن 45 مليون جنيه، وذلك بحيث لا يجاوز مجموع ما يفرج عنه من هذه المبالغ الإضافية ومن بعض الإفراجات المتبقية مبلغ 35 مليون جنيه فإذا تبقى شئ من هذا المبلغ فى نهاية سنة 1960 أفرج عنه بالمعدل السابق (أى عشرة ملايين كل سنة) ابتداء من يناير سنة 1961 فضلاً عن الخمسة ملايين الإضافية فى حالة هبوط الرصيد رقم (1)0 [53]0 هذا وتبلغ جملة المبالغ التى سيفرج عنها وفقاً لهذه الاتفاقية 150 مليون جنيه استرلينى من مجموع أرصدة مصر الاسترلينية التى قدرت فى سنة 1951 بمبلغ 230 مليون جنيه استرلينى 0 وقد أكدت الحكومة الانجليزية فى كتاب أرسلته إلى حكومة مصر بأنها لا تنوى من جانبها وحدها أن تنقض شيئاً من أرصدة مصر الاسترلينية 0 أما الموضوع الثانى لاتفاقية 1951 فيشمل على التدابير

([52]) البنك الأهلى المصرى: التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الحادية والخمسين 1950 ، بدون صفحة، سنة 1950 0

([53]) وزارة الخارجية: محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 200/9/55 ، جـ 3 ، مصدر سبق ذكره0

الخاصة بالمدفوعات وقد جمعت هذه التدابير موضوع اتفاق مؤقت يسرى ابتداء من أول يناير سنة 1951 وينتهى فى 31 ديسمبر سنة 1951[54]

مشروع اتفاقية يولية سنة 1955 : طلبت حكومة مصر من حكومة بريطانيا أن تفرج سنوياً عن مبلغ 25 مليون جنيه من أرصدة مصر الاسترلينية وذلك لحاجة مصر الشديدة إلى هذا المبلغ الضرورى لتحويل مشروعات مصر الانتاجية 0 ووعدت مصر فى حالة قبول انجلترا لهذا الطلب أن تلغى نظام (حق الاستيراد) [*] المعمول به منذ 1947 م إلى سنة 1955 بين مصر والمنطقة الاسترلينية 0 بناء على هذا الطلب اجتمعت لجنة تمثل الجانبين المصرى والانجليزى فى القاهرة يوم 29 يونية سنة 1955 وبين الجانب الانجليزى أن انجلترا على استعداد لأن تفرج سنوياً عن مبلغ عشرين مليون جنيه انجليزى من أرصدة مصر ابتداءاً من سنة 1959م حتى 1960 على أن تلغى مصر نظام (حق الاستيراد) الذى تتبعه لاستيراد السلع من المنطقة الاسترلينية وأن تخصص هذه المبالغ لتمويل مشروع السد العالى وأنه ابتداء من سنة 1961 ستفرج انجلترا سنوياً عن مبلغ 18 مليون جنيه من أرصدة مصر الاسترلينية إلى أن تستهلك جميع هذه الأرصدة [55]0وأوضح الجانب المصرى أن السبب الذى من أجله طلبت مصر من انجلترا الإفراج عن مبلغ 25 مليون جنيه سنوياً هو تمويل المشروعات الانتاجية بوجه عام وأهمها مشروع السد العالى ومشروع مصنع السماد ومشروع الحديد والصلب (وليس مشروع السد العالى وحده هو السبب فى طلب الإفراج عن هذا المبلغ سنوياً)، كما بين أنه كان ينتظر أن تستجيب إنجلترا حالاً لطلب مصر فى الإفراج عن 25 مليون جنيه من سنة 1955 حتى سنة 1960م لأن حاجة مصر إلى العملات الصعبة فى هذه الفترة أشد بكثير لاحتياجها لعمل المشروعات الإنتاجية، كما بين أنه ليس فى الإمكان الغاء نظام "حق الاستيراد" المتبع الآن مع المنطقة الاسترلينية ما لم

([54])وزارة الخارجية: محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 200/9/55 ، جـ 3 ، مصدر سبق ذكره

([*]) حق الاستيراد سوف أوضحه فى النقطة التالية0

([55]) وزارة الخارجية : الأرشيف السرى محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 200/9/55 ، ج3 0

تصبح فى حوزة مصر جنيهات استرلينية تكفى لسداد قيمة مشترواتها الخارجية من المنطقة الاسترلينية وخاصة بعد أن قررت الحكومة إعادة فتح بورصة العقود وما قد يصاحب هذا القرار من أخطاء وما لم تتأكد مصر من أنها لن تصبح فى عسر بالنسبة للاسترلينى فى المستقبل[56]0كما طلب الجانب المصرى من الجانب الانجليزى التفكير فى الإفراج عن مبلغ 22 مليون جنيه استرلينى سنوياً ابتداء من سنة 1956 حتى سنة 1960 م والإفراج عن 9 مليون جنيه استرلينى فى كل من سنتى 1960 ، 1961 أو الإفراج حالاً عن مبلغ 40 مليون جنيه استرلينى والإفراج عن المبلغ المتبقى وقدره 88 مليون جنيه استرلينى على سبع دفعات سنوية متساوية ابتداء من سنة 1956 حتى سنة 1962م[57]0أما بالنسبة لنظام حق الاستيراد فقد بين الجانب الإنجليزى فى المحادثات بينهما أن حكومته كانت تنتظر ابتداء من خريف العام الماضى – 1954 – أن تلغى مصر نظام حق الاستيراد الذى تطبقه على مشترواتها من المنطقة الاسترلينية وذلك لوفره الأرصدة الاسترلينية التى تجمعت لمصر وحجة الجانب الانجليزى فى ذلك أن تطبيق هذا النظام على المنطقة الاسترلينية وعدم تطبيقه بالنسبة لفرنسا وبعض الدول الأخرى فيه تمييز لسلع هذه البلدان على السلع الانجليزية[58]0وصحة هذا القول لا تقبل الجدل لأن السلع الأجنبية غير الإنجليزية تستطيع أن تنافس السلع الانجليزية فى مصر فى حدود علاوة حق الاستيراد التى بلغ متوسطها 10% من قيمة البضائع المستوردة، ومع ذلك ، فإن مصر لم تلغ هذا النظام لحاجتها الشديدة إلى الاسترلينى الذى لا يتوافر منه لديها ما هى فى حاجة قصوى إليه بالرغم من امتلاكها لمبالغ كبيرة منه جمدتها انجلترا بدون حق وجعلت تساوم مصر فى الإفراج عن أجزاء منها [59]0هذا وقد وافقت الحكومة البريطانية على الإفراج عن مبلغ

([56])وزارة الخارجية : الأرشيف السرى محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 200/9/55 ، ج3

([57]) نفسه0

([58])وزارة الخارجية : الأرشيف السرى محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 200/9/55 ، ج3

([59]) نفسه0

عشرة ملايين جنيه استرلينى سنوياً عن طريق البنك الأهلى بالقاهرة فى اليوم الأول من يناير من كل عام وفى اليوم الثانى منه إذا كان اليوم الأول يوم أحد [60]0أما بالنسبة لرد فعل البرلمان البريطانى على هذا الاتفاقات فنجد فى جلسة 4 نوفمبر 1955 فقام (السير إدوار بوبل) وزير الاقتصاد بالخزانة البريطانية بنقد لحكومة البريطانية إقرارها لهذا الاتفاق فى عام 1955 حيث نص هذا الاتفاق صراحة على زيادة الإفراجات عن الأرصدة الاسترلينية، وقد برر السير إدوارد بوبل نقده بأنه يمكن الحكومة المصرية الحصول على مزيد من الأرصدة التى تستعملها فى شراء أسلحة مما يزيد خطر الحرب بين إسرائيل ومصر كما ذكر وزير الخزانة البريطانية فى إجابته أن هذا الاتفاق قد بنى على أساس اقتصادى وانه يحقق منافع مادية للحكومة البريطانية من حيث الغاء الحكومة المصرية لنظام حق الاستيراد الذى يفيد الصادرات البريطانية إلى مصر[61]0ونتيجة لتأخر الخزانة البريطانية فى دفع المبلغ المحدد كل بداية عام ميلادى صدر قرار من رئيس الجمهورية بمصر بعدم التصرف فى أرصدة مصر الاسترلينية وأصدر جمال عبدالناصر قرار رقم 343 لسنة 1959 ينص على ألا يجوز استخدام أى مبلغ من الأرصدة الاسترلينية التى أفرجت عنها الحكومة البريطانية نتيجة للاتفاق المشار إليه إلا بقرار من رئيس الجمهورية[62]0

خاتمـــــة : نشأة مشكلة الأرصدة الاسترلينية نتيجة للتبادل النقدى بين البنك الأهلى بمصر والبنك المركزى فى بريطانيا، وكان يتم التبادل على أساس ما تحتاج إليه بريطانيا من البنكنوت المصرى تأخذه بشرط وجود غطاء ذهبى يعادل ما يسحب من البنكنوت 0 ولكن أثناء الحرب العالمية الأولى بدأت

([60]) نفسه0

[61] House of Commons (1953 – 1954), Vol. 531, P. 301.

أيضا، وزارة الخارجية: محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 200/9/55 ، ج3 ، مصدر سبق ذكره0

([62]) نفسه0

السياسة البريطانية تتعلل فى التنصل من غطاء الذهب بحجة صعوبة نقله إلى مصر أثناء الحرب ولجأت بريطانيا إلى الحصول على البنكنوت المصرى عن طريق إيداع ما يعادل قيمتها فى فرع البنك بلندن أذونات على الخزانة البريطانية على أساس سعر الصرف 97.5 قرش للجنية الاسترلينى0

واستمر البنك الأهلى فى إصداره للبنكنوت وفقاً لحاجيات الحكومة البريطانية دون رقابة من الحكومة المصرية منذ سنة 1916 إلى سنة 1948 واستطاعت السلطات البريطانية أن تتخذ من مصر مورداً غير محدود لشراء ما يلزمها من السلع والخدمات دون الحاجة إلى عقد قرض مع مصر أو الدفع بالذهب أو بعملات أجنبية تحتاج إليها مصر 0 ومن هنا

تراكمت لمصر لدى بريطانيا ما يزيد عن 400 مليوناً من الجنيهات مقابل ما قدمته مصر للجيوش البريطانية من سلع وخدمات وأموال مصرية 0 وهذه الأموال فى أغلبها ما هى فى الواقع إلا ديون تجمعت لمصر تساوى مقدار الفرق بين قيمة مشتريات انجلترا فى السوق المصرية وقيمة مبيعات انجلترا لمصر 0 وبعد الحرب أخذت انجلترا تقوم برد بعض هذه المبالغ لمصر عن طريق الاتفاقيات المالية 0 وهكذا تأثر الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى فانخفضت قيمته بانخفاض قيمة الجنيه الاسترلينى، وارتفعت بارتفاعه وخرج عن قاعدة الذهب بخروجه وعاد إليها بعودته وقد استفادت بريطانيا من علاقتها بمصر أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية هذا وقد عانى الاقتصاد المصرى فى نفس الوقت نتيجة لإرتباطه بالاقتصاد البريطانى ولم تتمكن مصر من الحصول على قدر كاف من عملات بعض الدول الصناعية كأمريكا وبالتالى ارتبط نمو الصناعة المصرية إلى حد كبير بتطور الصناعة فى بريطانيا وكذلك تجمع أرصدة استرلينية لمصر لدى بريطانيا لم تستطع مصر الاستفادة منها ففى 30 ديسمبر 1944 زاد ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى حيث تم الاتفاق التجارى البريطانى المصرى والذى نص على وضع يد بريطانيا على العملات الأجنبية والذهبية فى مصر 0كان لابد من إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية وعلى

وجه الخصوص أزمة الأرصدة الاسترلينية عام 1947 والتى بلغت قيمتها كما حددها وزير المالية آن ذاك بأنها 400 مليون جنيه تقريباً ومرت مصر بخمسة اتفاقيات مالية على التوالى من 1947 – 1951 والتى باءت بالفشل نتيجة أن انجلترا قررت فى 20 أغسطس 1947 وقف تحويل الاسترلينى إلى عملة صعبة لمصر لاحتفاظها بالدولارات لنفسه وتسبب ذلك فى صعوبة حصول مصر على ما تحتاجه من منطقة الدولار، وفى سنة 1949 عقدت بريطانيا وأمريكا وكندا مؤتمر بواشنطن قررت وجوب خفض الأرصدة للدول المدينة لها دون الرجوع إلى هذه الدول –الهند ومصر– وتلى هذه الاتفاقيات مشروع اتفاقية يولية 1955 والذى نص على الإفراج سنوياً عن مبلغ 25 مليون جنيه من الأرصدة من 1956–1960 لتمويل مشروعات إنتاجية بمصر وهذه الاتفاقية توافق عليها بريطانيا فى حالة إلغاء مصر نظام "حق الاستيراد"

ملحق رقم (1)

أصبح الاسترلينى بمقتضى الاتفاق المالى الأول المعقود فى 30 يونية 1947 عملة أجنبية بالنسبة لمصر، بل لقد تحول شيئاً فشيئاً إلى عملة صعبة، وكان هذا تطوراً أساسياً بالنسبة لتطوير الاقتصاد المصرى واستغلاله نهائياً عن التبعية لبريطانيا، وبخروج مصر عن منطقة الاسترلينى 1947 –بعد عقد الاتفاق المالى 30 يونية1947 – دخلت منطقة الحسابات القابلة للتحويل0

منطقة الاسترلينى صارت تعرف منذ سنة 1947 باسم الأقاليم المدرجة فى القائمة أما البلدان الأخرى فاتخذت بريطانيا إجراءات تنظيم مدفوعاتها معها 0 وطبقاً لهذه التنظيمات صارت البلدان الأخرى تقسم إلى 3 حسابات أولاً: الحساب رقم (1) وهو الحساب الأمريكى ، للولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول أمريكا اللاتينية 0 وكان لأى مقيم فى تلك البلاد أن يحتفظ الاسترلينى الناشئ عن معاملات جارية فى حساب أمريكى هو نوع ممتاز من الاسترلينى يمكن تحويله آلياً إلى دولارات أمريكية بالسعر الرسمى لليوم المراد إجراؤه فيه0 ثانياً: الحساب رقم (2) وهو الحساب القابل للتحويل وقد أنشئ هذا الحساب

فى الشهور الأول من سنة 1947 كخطورة تمهيدية لإعادة قابلية للتحويل لكافة الأغراض[63]0

ملحق رقم (2)

اتفاقية بريتون وودز تهدف إلى: أولاً: تقوية روح التعاون الدولى فى مسائل العملة والصرف 0 ثانيا: تيسير سبل التجارة الدولية مما يؤدى إلى رفع مستوى استغلال الموارد الاقتصادية الدولية، وبالتالى النهوض بمستوى المعيشة فى أوطان الدول المشتركة فى هذا النظام 0 ثالثاً: استقرار أسعار الصرف وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملة 0 رابعاً: إحلال نظام المقاصة العامة محل نظم التسديد الثنائية 0 خامساً: معاونة الدول بجوار الصندوق الدولى حتى تتغلب على الصعوبات التى تعترض معاملاتها الخارجية 0 سادساً: تقصير فترات الاختلال التى تصيب الميزان الحسابى للدول المشتركة فى الصندوق الدولى [64]**0**

أهم المصادر و المراجع

أولا: المصادر العربية :

أرشيف فهرس وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى، الجزء الثانى0

1-محفظة رقم 1258 ، ملف رقم 200/9/55 ج2 ، بشأن الأرصدة الاسترلينية ومشكلة الدولارات الفترة من 47/8/13 إلى 1945/3/7 ، ومن 1950/8/15 إلى 1959/3/15 م0

([63]) الحكومة المصرية ، وزارة العدل: مجموعة الوثائق الرسمية للأشهر الثلاثة من سنة 1948 ، المطابع الأميرية بالقاهرة، 1948 ، ص ص 863 – 874 0

([64]) محمد فهمى لهيطة: مصر الدائنة فى عهد فاروق الأولى ، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 – 45 0

2–محفظة رقم 1258، ملف رقم 200/9/55 ج3 ، بشأن الاتفاق المالى بين مصر وبريطانيا، الأرصدة الاسترلينية الفترة من 1954/5/20 إلى 1959/3/2

ثانياً: وثائق منشورة :

1–الدولة المصرية مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثاني ،المجلد الأول من مضبطة الجلسة الافتتاحية إلى مضبطة الجلسة السادسة عشر 12 نوفمبر سنة 1945 . 19 فبراير سنة 1946 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1946 .

2 . الحكومة المصرية ، وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية لأشهر الثلاثة من سنة 1948 ، المطابع الأميرية بالقاهرة 1948 .

3–الحكومة المصرية ، وزارة العدل : فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949 ، المطبعة الأميرية ، 1953 .

4–الحكومة المصرية ، وزارة العدل : فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة 1949، المطبعة الأميرية ، 1953 .

5–البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية التاسع و الأربعين ، القاهرة 1949 .

6–البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الثلاثون ،القاهرة 1949 .

7–البنك الأهلي المصري : خطبة رئيس مجلس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية التاسع والأربعين المنعقدة بدار البنك في 24 مارس سنة 1948 .

8–البنك الأهلي المصري :خطبة رئيس مجلس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية المنعقد بدار البنك في 30 مارس سنة 1949 ، القاهرة 1949 .

9–البنك الأهلي المصري : خطبة رئيس مجلس الإدارة التي ألقاها في الجمعية العمومية العادية المنعقدة بدار البنك في 28 مارس سنة 1950 القاهرة 1950 .

10–البنك الأهلي المصري : التقرير المقدم إلي الجمعية العمومية العادية الحادية و الخمسين القاهرة 1950 .

11–البنك الأهلي المصري : تقرير مجلس الإدارة الذي قدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين في اجتماعها الحادي و الخمسين بالمركز الرئيسي للبنك القاهرة في يوم الأربعاء 28 مارس سنة 1951 الساعة الرابعة و النصف عصرا .

12–ملاحق مجلس الشيوخ – دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين (1947/11/12 إلى 71948/6)، ملحق رقم (111)، جلسة 1948/3/25 ، تقرير لجنة المالية، السياسة العامة المالية والاقتصادية0

ثالثاً: المصادر الأجنبية : .

1-House Of Commons (1953 –1954).
2-House Of Lords (1945 -1946) .

رابعاً: المراجع العربية : .

1–أحمد نظمى عبدالحميد: نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة، بحث من بحوث العيد الخمسين (1909 – 1959) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1960 0

2–رؤف عباس حامد (دكتور) : علاج مصر الاقتصادي و مشروع بنك المصريين أو بنك الأمة محمد طلعت حرب ، دار الكتب و الوثائق العربية ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، 2002 .

3–عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919 ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، دار المعارف 1989 .

4–محمد فهمي لهيطة (دكتور) : مصر الدائنة في عهد فاروق الأول (الأرصدة الإسترلينية و أثرها علي مستقبل الصناعة و التجارة و مستوى معيشة المصريين) ، مكتبة النهضة المصرية ، 1947 .

5–محمود صدقي مراد : النقد الأجنبي و التمويل الخارجي للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، فؤاد مرسي ، مكتبة التنمية و التخطيط ، دار المعارف بمصر ، 1967 .

6–ميرفت صبحى غالى: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (1935 – 1945)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (204)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001 0

7–نبيل عبدالحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة 1922 إلى سنة 1952 ، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 1982 ، ص ص 320 – 330 0

8–يحيى محمد محمود (دكتور) : الدين و أثره في تطور الاقتصاد المصري (1876 . 1943) ، سلسلة تاريخ المصريين عدد (129) ، الهيئة العامة للكتاب 199.

9–يوسف عبد المجيد (دكتور) : المشكلات الاقتصاد في فترة ما بين الحربين و أثرها في الاتجاهات الاقتصادية و الدولية المعاصرة ، البنك المر كزي المصري 1979 . 1980

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. El-Falaki, Mohmoud Saleh: Post war planning and the Monetary Market in Egypt L'Egypte contenporaine, Jan, Feb., 1944.
2. Harari, R.A. : Bonking & Financial Bsciness in Egypt, L'Egypte Contenporaine, Feb. 1936.

سادساً: الدوريـات : .

1–الأخوان المسلمين السنة الخامسة، العدد 159 بتاريخ 4 يولية 1947 0

2–الأهرام ، عدد 830 / 2 بتاريخ 1945/12/2

3–السياسة عدد (659) بتاريخ 21 يناير 1947 0

4–السياسة عدد (664) بتاريخ 28 يناير 1947 0

5–السياسة عدد (847) بتاريخ 8 سبتمبر 1947 0

6–السياسة عدد (860) بتاريخ 17 سبتمبر 1947 0

7–صوت الأمة ، السنة الثانية، العدد 334 ، بتاريخ 1947/8/22 0

8–مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة : السنة 12 ، عدد 2 فبراير 1947 0

9–مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة : السنة 14 ، عدد مارس 1949 .
10–مجلة مصر المالية ، السنة الأولي ، العدد (38) ، 26 أكتوبر 1949 .
11–مجلة مصر المالية ، السنة الأولي ، العدد (32) ،21 أغسطس 1949 .
12–مجلة مصر المالية ، السنة الأولي ، العدد التاسع عشر ، 8 مايو 1949
13–مجلة مصر المالية ، السنة الأولي ، العدد الثاني ، 9 يناير 1949 .
14–مجلة مصر المالية ، السنة الأولي ، العدد السادس ، 6 فبراير 1949 .
15–مجلة مصر المالية ، السنة الأولي ، العدد عشرون ، 15 مايو 1949 .